المبحث الخامس

تناول للعقيدة

في بعض مؤلفات الاقتصاد الإسلامي

في التراث الإسلامي ، كانت القضايا الاقتصادية موزعة بين كتب الفقه والتفسير، باستثناء مصنفات محدودة جاء ذكر مختصر لأغلبها في مجموعة كتب عنها الدكتور رفعت العوضي في مجموعة أطلق عليها «من التراث الاقتصادي للمسلمين» .. ومن بين ما جرى عرضه ، إشارة بعض هذه المراجع إلى علاقة العقيدة بالاقتصاد ولكن بتعبيرات جزئية مختلفة .. من حيث آداب السعي على المعاش ، والحرص على التقوى ، وكيفية تحقق البركة فيه .. إلى غير ذلك .

وفي كتاب «البركة في فضل السعي والحركة» حصر أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن القاضي أربعين شرطاً تتحقق بها البركة ، منها ما هو متصل بالعقيدة .. مثل تقوى الله ﷻ والتوكل عليه والاستعانة به ومراقبته في مختلف التوجهات المعاشية والتعبدية ، ومنها ما اتصل بآداب سلوكية .. مثل التبكير في طلب الرزق ، والتيسير على المحسنين، والتجارة والسفر لابتغاء الرزق[1].

أما في المؤلفات الإسلامية المعاصرة باللغة العربية، فلا يكاد يخلو مرجع في الاقتصاد الإسلامي من إشارة أو تعليق، حول أثر العقيدة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي ولكن بصورة عابرة.

بينما المراجع التي استقلت بالبحث في أثر العقيدة وحدها تعد محدودة نادرة، بالقياس على ما سواها من المؤلفات. ولعل هذا ما جعل الفرصة قائمة لمناقشة آراء المهتمين بتلك العلاقة .. مع التقدير البالغ لريادتهم العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وفي إشارة مختصرة معبرة ، أشار أستاذنا الدكتور عيسى عبده إلى التلازم بين العقيدة والفقه والاقتصاد بقوله :

«الاقتصاد الإسلامي ليس فقها فقط وإنما هناك ترابط بينه وبين العقيدة وتوجيه السلوك»[2].

---

١) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب: من التراث الاقتصادي للمسلمين- للدكتور/ رفعت السيد العوضي – رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة – ص ٩٩ وما بعدها

٢) دكتور/ عيسى عبده إبراهيم – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج – دار الإعتصام – ص ٣٨

وعبر الدكتور رفعت السيد العوضي عن علاقة العقيدة بالنشاط الاقتصادي ، بأنها «ربط أمر اقتصادي بأمر عقدي يعنى أن هذا الأمر الاقتصادي يكون في إطار الحفظ والحسم والإلزام»[1].

ويلاحظ في وصف هذه العلاقة .. التركيز بشكل أساسي على الجانب التشريعي في المجال الاقتصادي، لأنه وحده الذي يتوافر فيه ركن الإلزام سواء بالثواب أو العقاب في الدنيا والآخرة معا .

إلا أن توجهات العقيدة الإسلامية بمصادرها المختلفة لا تقتصر من الوجهة الاقتصادية، على البعد التشريعي، وإنما تشمل أبعاداً تفسيرية للظاهرة الاقتصادية .. مثل إشارات الله ﷻ في القرآن الكريم عن العلاقة التبادلية والمنافع المتداخلة بين أنواع الموارد الاقتصادية .

والشواهد في هذا كثيرة ، وأقربها لذلك مثلا قول الله ﷻ :

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ٩٩].

هذا إلى جانب التأثير الروحي للعقيدة والذى يبعث على الأخذ بمكارم الأخلاق في السلوك الاقتصادي .. وهى الأخرى خارج نطاق الجانب التشريعي.

وفى موضع علمي آخر .. ناقش الدكتور رفعت العوضي ، علاقة العقيدة بالاقتصاد على اعتبار «أن الحرية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على ثلاثة أسس:

(أ) إن أمور الاقتصاد هي تفريع لتقوى الله.

(ب) إقرار الحرية الاقتصادية متضمنة الملكية الخاصة وحمايتها وفق تصور إسلامي معين.

(جـ) الاعتقاد في وجود قوانين اقتصادية تشتق من سلوك وحدة اقتصادية ملتزمة بالمنهج الإلهي»[2].

---

١) الدكتور/ رفعت السيد العوضي – الضوابط الشرعية للاقتصاد – سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية (رقم ٥) – رمضان ١٤١٨هـ يناير ١٩٩٨م – ص ٢٨

٢) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب الدكتور/ رفعت السيد العوضي – من التراث الاقتصادي للمسلمين – رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

وهنا يجدر الإلتفات إلى ملاحظات أربعة :

الأولى: القول بأن «أمور الاقتصاد هي تفريع لتقوى الله» يؤدى إلى إدخال الاهتمامات الاقتصادية في دائرة الأمور المستحسنة والتي تتفاوت فيها الهمم .. إذ إن التقوى تمثل بعداً إيمانياً محضاً يعكس حالة من الورع لدى كل من المؤمنين بحسب مستوى إيمانه ويقينه .

الثانية: الحرية الاقتصادية برغم أنها تتمثل في أغلب توجهات القرآن والسنة، ولكن هناك أيضاً مستوى مقبول شرعاً من الملكية العامة .. على نحو المراعى العامة التي كانت سائدة في الصدر الأول للإسلام .. وهى ما تعرف «بالحمى»، كما أن سيدنا عمر ﷺ رفض تقسيم أراضى العراق وتوزيعها على الفاتحين ، باعتبار اختلاف وضعها عن الغنائم المنقولة.

الثالثة: القوانين الاقتصادية التي تفسر الظاهرة الاقتصادية وتكشف عن السنن الإلهية المسيطرة عليها .. تعتبر ثابتة في الواقع الإنساني ، بصرف النظر عن تردد غير المؤمنين في قبولها، والقول بأن هذه القوانين «تشتق من سلوك وحدة اقتصادية ملتزمة بالمنهج الإلهي» يجعل لهذه القوانين خصوصية إسلامية، ويوحى بتحققها على مستوى التحليل الجزئي وليس المستوى الكلى، باعتبار تعلق الحديث بوحدة اقتصادية.

ولعل المقصود تلك القوانين التشريعية المنظمة لنشاط الوحدة الاقتصادية الملتزمة بالمنهج الإلهي سواء على مستوى الوحدات الإنتاجية الخاصة أو الوحدات الحكومية والعامة .

الرابعة: أن مجالات العلاقة بين الفكر الاقتصادي والفكر الإسلامي، لا تقتصر على النظام الاقتصادي المتمثل في وحدات خاصة أو عامة ، وإنما يشمل أيضا توجها علميا مستقلا في تفسير إسلامي خاص لبعض الظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة وفرة مصادر الموارد والندرة النسبية وغيرها .

ولما كانت العقيدة مبنية على شعور واثق من سلامة مصادر اليقين الإيماني، فإنها بغير شك تؤثر في السلوك على نحو روحي متسام .. أشار إليه أستاذنا الدكتورمحمد شوقي الفنجرى بقوله:

«كل ما يفعله الإسلام بهذا الخصوص، هو أن يتجه المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، ومن ثم فهو يعمر الدنيا وينميها ليكون بحق خليفة الله في أرضه، وهو يحل التعاون والتكامل محل الصراع والتناقض.

فما الروحانية في الإسلام الا الإحساس بالله تعالى في كل عمل تقوم به ، وهى خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل عمل تقوم به ..وهى خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل

نشاط اقتصادي تباشره بحيث لا يكون هذا العمل أو ذلك النشاط إلا عملاً ونشاطاً صالحاً يستهدف وجه الله أي الصالح العام، ورحم الله سيدنا عمر بن الخطاب حين ﷺ كان يردد «والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة»[1].

ومع بالغ التقدير لوجهة النظر هذه ، إلا أنها عبرت فقط عن الدوافع النفسية الروحية للنشاط الاقتصادي ، ولكنها لم تشر إلى أمور أخرى قد تكون أبعد أثراً وأكثر أهمية .. مثل :

- أثر العقيدة الإسلامية في دقة التفسير العلمي للظواهر الاقتصادية .
- دور العقيدة الإسلامية في تنظيم النشاط الاقتصادي على نحو يتسم بالمشروعية من حيث الحل والحرمة .

وقد تناول البعض دور العقيدة بعمق أوفى ، ولكن دون إفراد بحث مستقل لها، وكان من بين ما أشار إليه «إن الأساس العقيدى للاقتصاد الإسلامي يساعد على النجاح الحقيقي له في بلوغ كافة الأهداف المرغوبة . لأن الفرد المسلم عندما يستشعر أنه يطبق مبادئ وأصولا تفرضها عليه عقيدته وتلزمه بها ، فلابد وأن يمتثل للأمر ، وأن ينفذه طواعية واختياراً ، بل أكثر من ذلك فإنه يستحضر دائما رقابة الخالق ﷻ ، وبالتالى فلن يغش ولن يسرق ولن يقبل أن يبذر أو يسرف في الموارد المتاحة له ، كذلك لن يضن ببذل أقصى مجهود في سبيل تحسين الإنتاج واتقانه وزيادته»[2].

والخلاصة .. أن الاستشهادات السابقة أمثلة لمحاولات رائدة ، لا يتسع المقام لسرد معظمها ، إلا أنه يمكن تأكيد القول بأنه على الرغم من عدم خلو مصنف علمي في الاقتصاد الإسلامي من إشارة إلى علاقته بالعقيدة ، إلا أن التعمق في شرح تلك العلاقة يظل مجال بحث متسع ، يغرى بمزيد من الجهد العلمي .

---

١) يراجع ذلك تفصيلا في كتاب الدكتور/ محمد شوقي الفنجرى – تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية – مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

٢) الدكتور / السيد عطية عبد الواحد – مبادى الاقتصاد الإسلامي – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى – ص ٢١